

اقتصاديات سعر الصرف في العراق - أسباب الفجوة وآليات المعالجة

The economics of the exchange rate in Iraq - causes of the gap and treatment mechanisms

م. د. أحمد حامد جمعة هذال

Dr: Ahmed Hamid Jumaa Hathal

Ahmedmms29@yahoo.com

باحث في شؤون السياسة المالية والنقدية / وزارة التربية العراقية

المقدمة

يعاني الاقتصاد العراقي من الاختلالات الهيكلية وعدم تناسق السياستين المالية والنقدية، الامر الذي أدى إلى انفصام القطاع الحقيقي عن القطاع النقدي، وبذلك فإن أكثر الادوات الفعالة في القطاع النقدي هي أداة سعر الصرف، فعلاقة هذا القطاع بالمالية العامة علاقة تفرضها طبيعة الاقتصاد الريعي في العراق، فالعملة الأجنبية ملك لمالية الدولة تبادله مع البنك المركزي لتمويل نفقاتها العامة وبالسعر الذي ترغب به وعادة ما يتداخل الجانب السياسي مع هذا التوجه، لارتباطه بشكل وثيق بالموازنة العامة وتثبيت سعر البرميل النفطي وبالتالي شكل الموازنة العامة، وهو ما يفضي إلى إحداث عدم الاستقرار في سوق الصرف فضلا عن ضعف مواكبة النظام المالي والنقدي في العراق للتطورات في الانظمة المالية الدولية الحديثة علاوة على ضعفه في مجال مكافحة الفساد وغسيل الأموال.

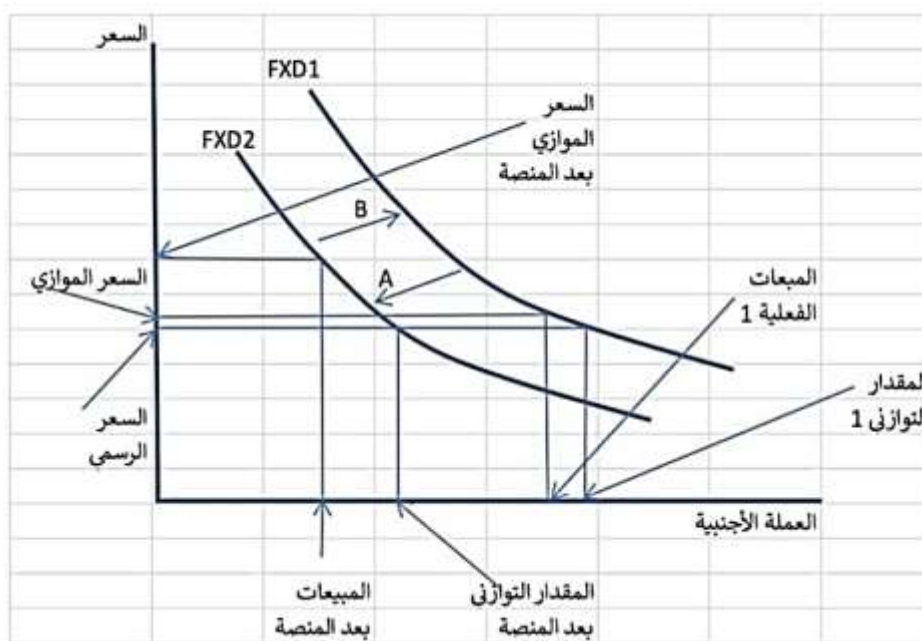
اولا - تحليل الارتفاع في سعر الصرف الموازي: شهد سعر الصرف الموازي في العراق مستويات مرتفعة هي الاعلى منذ العام 2003 وذلك بسبب تخفيضين الاول متعلق بحاجة الموازنة العامة للسيولة المالية بعد انخفاض أسعار النفط في نهاية العام 2021 والثاني جاء بسبب ارتفاع الطلب بشكل كبير على الدولار النقدي الداخلي بعد تفعيل آلية جديدة بمنصة مرتبطة بالبنك الفيدرالي والنظام المالي العالمي والمعتمدة عليه جميع دول العالم . ما عدا العراق الذي تم استثنائه لسنوات عديدة لأسباب مختلفة. وبعد ذلك تم تبليغ ادارة البنك المركزي قبل أكثر من سنتين بضرورة تفعيل المنصة لمعرفة حقيقة الاعتمادات المستندية وحقيقة مقدار السلع والخدمات المقابلة لهذا التحويل، لان ذلك التحويل يتضمن شبهات غسيل الأموال نتيجة ارتفاع حجم الفساد والذي وصلت درجته حسب مؤشر مدركات الفساد (16) وبترتيب (168) وهذا مؤشر خطير على الاقتصاد العراقي لأنه سينهار اذا لم تطبق آليات الإصلاح الاقتصادي بجدية.

وبصرف النظر عما يهدف إليه البنك الفيدرالي الامريكي من وراء تطبيق هذه الالية بقصد او بغير قصد فهي بالتأكيد تخدم الاقتصاد العراقي وتحمي غطاء العملة المحلية من الانهيار نتيجة ارتفاع حجم التحويلات، إلا أنه ينبغي على الحكومة أن تعمل على تفعيل إجراءات أكثر جدية فيما يخص الفساد في العراق، وحماية الفئات الاجتماعية الهشة من أثر ارتفاع سعر الصرف الموازي، الذي خلق مشاكل في المعاملات المالية بين الدائن والمدين اسهمت في تعزيز حالة الركود في الأسواق واختلال الأسعار.

فالبנק المركزي سبق وأن مول جميع تعاملات التجارة الخارجية عن طريق الاعتمادات المستندية للتجار الرئيسيين بسعر الصرف الرسمي فمن غير المعقول أن يتم شراء الدولار بالسعر الموازي والمخصص للتعاملات الداخلية البسيطة لتسديد مستحقات التجار الرئيسيين الذين سبق وأن تم عقد صفقاتهم على أساس سعر الصرف الرسمي. فالمشكلة ليست بالسعر الرسمي أساساً وأن تغييره (رفعه أو تخفيضه) بأسلوب الصدمة خطأ فادح والبنك المركزي أن لم يسيطر على الطلب المحلي وتحويله بصيغة اعتمادات لن تتغير المعادلة كما وأن لم تُعالج مشكلة الـ 70% من التجار غير المنظمين والفواتير المزورة سيرتفع سعر الصرف ويختل توازن السوق بعيداً عن السعر المستهدف وستكون الفجوة بين السعرين أكثر من 20%.

ويلاحظ أن العرض من العملة الأجنبية انخفض مما أدى الى ارتفاع السعر، وارتفاعه ليس بسبب انخفاض المعروض فحسب وإنما يرجع الى حركة الحوالات التي لا تدخل ضمن المنصة وتضغط على السوق الموازي وتسمى "بالحوالات السوداء" بسبب التحويلات الى الدول المحظورة فضلاً عن تحويلات التجارة غير المنظمة إلى ثلاث دول أساسية (ايران، الامارات، وتركيا) بسبب ارتفاع حجم استيرادات العراق المنظورة وغير المنظورة من هذه الدول.

الشكل (1): التحليل الاقتصادي الجزئي لسوق سعر الصرف



المصدر: د. أحمد ابراهيم علي، لابد من تأكيد حق العراق في إدارة احتياطياتها الدولية بحرية تامة، شبكة الاقتصاديين العراقيين 2023.

ثانياً - آليات المعالجة:

1- تفعيل قاعدة غريشام: قاعدة غريشام التقليدية في الاقتصاد العراقي وفحواها "العملة الرديئة تطرد العملة الجيدة" تقتضي التحول الى التعاملات بالدينار فيما يخص شراء السلع نهائية الصنع والمستوردة على أساس سعر الصرف الرسمي، بالإضافة الى عمل منصة إلكترونية تربط وزارة التجارة والجهاز المصرفي ووزارة التخطيط ووزارة المالية متمثلة بالكمارك وغرفة تجارة بغداد والامن الوطني وغيرها من الجهات، تعمل على تسهيل الاجراءات للتاجر النهائي بالأسواق عن طريق طرح الية تحويل جديدة وبشكل مباشر عبر مستندات حقيقية بتعاون المنصة مع نظام او برنامج "الاسيكودا العالمي" النظام الجمركي الآلي (ASYCUDA) ليتم التخليص الجمركي إلكترونياً والتحويل يتم وفق هذا البرنامج، فإذا ما تم تطبيق هذا البرنامج سنتخلص من الضوابط العالمية المعقدة المفروضة على الجهاز المصرفي، بالإضافة إلى أن الإيرادات غير النفطية سترتفع بنسبة كبيرة خلال سنة من تطبيقه، وستكون حجم التحويلات معادلة لقيم حجم الاستيرادات.

2- أدوات الاقتصاد الجزئي: تقترب ادوات الاقتصاد الجزئي من تقديم حل لسلة الدولار، وهي اولاً، تنظيم سوق الصرف وسوق السلع والخدمات وثانياً، تخفيض حصص الشركات المجازة A,B,C مؤقتاً لأن أغلبها تخالف تعليمات البنك المركزي العراقي، ويقوم البنك المركزي بتحويل جزءاً من حصتهم الى المستورد الرئيسي. أو التاجر البسيط الموارد للسلع والخدمات بشكل مباشر عبر وساطة شركات الدفع الإلكتروني التي تسهم بعملية زيادة الشمول المالي، وتحديد حصص اسبوعية او شهرية حسب الحاجة لكل تاجر، سينتج عن ذلك عرض كبير بأسعار تنافسية لسلة الدولار، إذ نعتبر الدولار سلة حالها حال بقية السلع، لها عرض وعليها طلب، وإذا انحصر المعروض بأيدي قليلة سيشكلون كارتل مركزي أو سوق احتكار القلة وسيسهل عليهم بشق الطرق القانونية الملتوية بيع الدولار بالسعر الذي يرغبون به لتحقيق مصالح مشتركة وبربح احتكاري، اما اذا كانت السوق منافسة فيه عدد كبير من البائعين والمشتريين سيصعب عليهم الاتفاق على السعر الذي يحقق الربح الاحتكاري وبالتالي ستكون كمية العرض في السوق كبيرة دون تسرب خارجي وبأسعار تنافسية وصولاً للسعر الرسمي او اكثر بهامش اقتصادي وليس احتكاري.

3- حزم التسهيلات: أطلق البنك المركزي عدة حزم لتسهيل عملية الاستقرار وهي بمثابة تطور جدي للتحول من الدفع الدفترى إلى الدفع الإلكتروني، في ظل وجود طلب كبير من قبل المجتمع على بطاقات الدفع الإلكتروني لغرض شراء السلع والخدمات عند السفر عبر اجهزة POS او تسوية الخدمات إلكترونياً، او استخداماتها في ماكينة ATM وهناك بعض المقترحات يمكن تضمينها ضمن التسهيلات التي أطلقها البنك المركزي بغية السيطرة على استقرار سعر الصرف والخاصة بالدفع الإلكتروني:

أ- هناك (60%-70%) من التجارة الداخلية غير منظمة اي غير مسجلة لدى وزارة التجارة والصناعة والزراعة، وهؤلاء يشكلون ضغطاً على سعر الصرف خارج توقعات السوق.

ب- هناك شركات رسمية مسجلة وبالرغم من دخولها ضمن النافذة إلا أنها مستمرة بعملية بيع السلع والخدمات بالدولار وليس بالدينار، وإذا تم البيع بالدينار فإنه قد رفع كلفة الفارق بين السعيرين إلى السلعة لتكون مساوية لسعر السلعة بالدولار بالسعر الموازي.

ج- لدينا أكثر من (6) شركات للدفع الإلكتروني فعالة ولديها عدد كبير من المستخدمين خصوصاً بعد تسهيلات البنك المركزي بتعزيز حساباتهم بالسعر الرسمي، وعليه ينبغي ان يكون هناك اجراءً من قبل البنك يلزم الشركات بتقديم خدماتها الى التجار الرئيسيين بتوفير اجهزة POS و اجهزة POC ليتم شراء السلع والخدمات الكترونياً عبر تعبئة البطاقات سواء كان بالدينار او الدولار، والمهم هو تعبئتها بالدولار وينزل في حساب هذه الشركة المسجلة دولار بحسابها في المصرف الذي يدخل في النافذة:

مثال توضيحي: شركة A مسجلة لدى وزارة التجارة تستورد الالكترونيات، تدخل هذه الشركة ضمن المنصة المعتمدة عالمياً في مصرف B وهذا المصرف بدوره دقق جميع الفواتير وسلامتها، مول هذا المصرف عملية استيرادات الشركة A بمبلغ 500 الف دولاراً، دخلت استيرادات هذه الشركة بعد اسبوعين من عملية الموافقة على التمويل، وصلت السلعة الى السوق، ولكي نمنع هذه الشركة من استلام الدولار من وكلاء هذه الشركة، نقوم بالزام هذه الشركة بتوفير اجهزة POS بالتعاون مع الشركات المختصة ويكون شرط دخولها في النافذة والمنصة هو فواتيرها المقدمة الى البنك المركزي لكل عملية بيع مع تفاصيل المشتري وخصوصاً السعر والكمية ومطابقتها في الاسواق، هناك طريقة قد تساعد في تخفيف الضغط على الاسواق الداخلية من قبل جزء كبير من التجار الصغار، وهي ان يقوم البنك المركزي بتمويل البطاقات الالكترونية بالدفع بالدولار عبر اجهزة POS لهذه الشركات بشراء السلع والخدمات منها، وعلى سبيل المثال أن عملية الاعتماد الاول للشركة A والتي مولها المصرف B بواقع 500 الف دولاراً، تم بيعها خلال شهر الى مجموعة زبائن وحصرأ من خلال جهاز POS أي قد يكون ربح السلع والخدمات المباعة نحو 25 الف دولاراً على سبيل المثال أي اصبح المبلغ الكلي للشركة A هو 525 الف دولاراً، هنا وصلنا الى المرحلة النهائية للسيطرة، وهي أن ينزل هذا المبلغ بحساب الشركة لدى المصرف بالدولار، وبعدها تطلب الشركة اعتماداً مستندياً عبر المنصة بالاستيراد من خلال ذات المصرف او مصرف اخر عبر مقاصة بينهم، اي ان 525 مليون دولاراً التي سبق وان مولها البنك المركزي الى الشركة عبر المنصة، سيمولها ايضاً الى التجار الصغار شرط استخدامها بأجهزة POS مع ابقاء عملية سحبها متوقفة في اجهزة ATM لضمان عدم خروجها بالحوالات السوداء، وبالتالي هذا المبلغ سيدور لحساب الشركة مرة اخرى للاستيرادات بذات المبلغ او اقل، فمثلاً طلب صاحب الشركة مبلغاً 400 مليون دولاراً لكي يقوم بعملية الاستيراد مرة اخرى، سيقوم المصرف B بتمويله الكترونياً من حسابه الجاري لدى المصرف، وسيتبقى منه 125 الف دولاراً يستطيع سحبها، لكن أن طلب مبلغاً مرة اخرى بمقدار 200 مليون دولاراً، سيطلبه المصرف B بقيمة 125 مليون دولاراً التي سبق وأن سحبها كاش من حسابه أي سيموله فقط بقيمة 75 مليون دولاراً إلا إذا كانت الكمية والسعر اعلى من الاعتماد الأول وحتى وأن كان كذلك سيشرط المصرف على الشركة ارجاع مبلغ 125 مليون دولاراً الى حسابه لكي يموله بمبلغ اكثر من الاعتماد الاول، وهكذا تتم

عملية التدفق الدوري للدولار داخلياً دون تسرب فقط تمويل لمرة واحدة وبعدها سيكون هناك حساب جاري يمول نفسه بنفسه وسيقل الطلب على السوق الداخلي ويرتفع إلكترونياً وسيسيطر عليه، وسيبيع التاجر الى المستهلك النهائي بالسعر الرسمي بهامش بسيط بمقدار عمولات الإيداع بالبطاقة وعمولات الشراء من جهاز POS وبالتالي ستخفض أسعار السلع والخدمات بمستوى اعلى بفعل المنافسة حسب نوع السلعة وبدائلها المكملة والبديلة.

الخاتمة: تشكل الاحتياطات النقدية أهم مصدات الاقتصاد العراقي لكونها ترتبط بريعية الاقتصاد ولا تعد استثمار حقيقي يمكن ان يتحول الى صادرات للقطاع الخاص والحكومي، الامر الذي يفاقم من حجم المخاطر عند تعرض الاقتصاد إلى صدمة نفطية، فمؤشر الاحتياطي قصير الأجل حسب مؤشرات المتانة ومؤشرات الانتوساي، فالمحافظة على هذه الاحتياطات من الاستنزاف يقتضي اتخاذ اجراءات صارمة وجدية من خلال أتمته الانظمة المالية والنقدية عبر وسائل الدفع الالكتروني وأخرى أكثر حداثة في الاقتصاد العراقي حسب ما تم تناوله سابقاً.